مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خالد المضاحكة متحدثا إلى أحد الناخبين

المرشح خالد المضاحكة متوسطا الحضور من أبناء الدائرة الثانية (عباس مكحل)

خالد المضاحكة مرحبا بأحد الحضور

أكد خلال افتتاح مقره الثاني أن الكتل البرلمانية فشلت في معالجة ملفات الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد

خالد المضاحكة يطالب رئيس الوزراء المقبل باختيار وزرائه بعيداً عن مبدأ المحاصصة والترضيات

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الثانية خالد عبدالرحمن المضاحكة رئيس مجلس الوزراء المقبل بأن يحسن اختيار وزرائه بعيدا عن المحاصصة واعتماد مبدأ الترضيات، مؤكدا أن هذا المبدأ جعل الكويت متخلفة ومن شأنه أن يزيد الامور تعقيدا في القادم من الايام إذا استمر في اختيار الوزراء.

وقال المضاحكة خلال افتتاحه مقره الانتخابي الثاني في منطقة الصليبخات: بالرغم مما يطرح من مبادئ عامة للعمل الحكومي مع بداية كل دور انعقاد، إلا أن وجود عدد من الوزراء يعطي انطباعا بأن الحكومة كسيحة ولا تسير في الطريق الصحيح، بل ان هناك حكومة ظل هي من تدير بعض الوزراء، ناهيك عن العقد والمشاكل التي يضعها النواب في طريق التعاون بين السلطتين والتي لا يستطيع بعض الوزراء تجاوزها لضعفهم.

وزاد المضاحكة: ان دائرة المستشارين لرئيس الحكومة المقبلة يجب أن تكون صالحة وواعية وترشده إلى الخطأ والصواب، وتراعي مصلحة الكويت في نصائحها وتوجيهاتها له، مشيرا الى أن عددا من الحكومات السابقة منذ عام 2006 كان السبب في سقوطها عدد من المستشارين الذين يوجهون رئيسهم لصنع القرار وعدم الوقوف على مسافة واحدة من الجميع.

أحد الحضور يتحدث إلى المرشح خالد المضاحكة

خالد المضاحكة مرحبا بأحد الناخبين

وعن الكتل البرلمانية، أكد المضاحكة أن تجاربها في كل المجالس السابقة فاشلة، وان حققت بعض القوانين، إلا أن هذه الكتل لا تلتزم بما تطرح في حملات مرشحيها الانتخابية، كما أن بعض نوابها يستغل اسم الكتلة للضغط على الحكومة لتحقيق مصالح خاصة تتعلق به شخصيا، مشيرا الى أن هذه الكتل لم تستطع أن توقف التأزيم المستمر والانحدار في لغة الخطاب التي شهدتها قاعة عبدالله السالم.

وبين المضاحكة أن الكتل البرلمانية وبالرغم من أنها مثلت أغلبية في السنوات الماضية، سواء كانت معارضة للحكومة أو موالية، إلا أنها أخفقت إخفاقا كبيرا في معالجة الملفات والقوانين العالقة والمدرجة على جدول أعمال مجلس الامة منذ سنوات طويلة، خصوصا الوحدة الوطنية وتعديلات المرئي والمسموع وقوانين مكافحة الفساد ونزاهة الانتخابات.

واستغرب المضاحكة غياب خطة التنمية من قائمة أولويات النواب وإهمالهم إقرار الخطتين السنويتين الثانية والثالثة، مضيفا أن لا أحد يعرف مصير مشروعات خطة التنمية، ومن أين ستمول، متسائلا: لماذا لا يعمل النواب وهم أغلبية على تعديل الخطة وإقرارها في مجلس الأمة بدلا من وضعها في أدراج اللجان؟

وأكد المضاحكة أن أزمة خطة التنمية واجهت تعقيدات كبيرة، حيث لم يوجد حينها تشريع للصرف وتمويل المشروعات، لاسيما أن المجلس السابق الذي عطل مناقشة الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2012 ـ 2013.

جانب من الحضور

حديث بين المضاحكة وبعض الحضور

أكد أن المجتمع الكويتي جبل على التآلف والتلاحم

الخالدي: معيار الكفاءة في المناصب القيادية لابد أن يكون في التعيين والاختيار

دعا مرشح الدائرة الخامسة المحامي عيدان الخالدي الى اعتماد معيار الكفاءة والخبرة عند التعيين في المناصب القيادية بدلا من الاختيار الذي ينحاز دوما الى اعتبارات تفتت شرائح المجتمع وتشيع الكراهية بين أفراد الوطن الواحد، وقال الخالدي في تصريح صحافي: من يرصد التعيينات على مدى عقود مضت يرى ان هناك فئات في المجتمع تم اقصاؤها مع سبق الإصرار والترصد ولم ينظر الى كفاءة أبنائها وانما حجبت عنهم المناصب القيادية بداعي ذرائع واهية ليس لها أي اعتبار في المجتمعات الراقية، وذكر الخالدي ان مكونات المجتمع شاركت جميعها في بناء كيان الدولة وصنعوا معا تاريخ بلدهم وأرسوا معالمه والحري بالوطن ألا يفرق بين أبنائه وانما يحتضن الجميع ولا يبخس حق مواطن كونه ينتمي الى فئة معينة.

واستغرب الخالدي في تصريح صحافي استبعاد العناصر القادرة على تولي المناصب القيادية استنادا إلى أسباب غير منطقية ولا تمت الى واقع المواطنة الحقة، مشيرا الى اعتماد مبدأ الكفاءة في التعيينات من دون تمييز بين فرد وآخر، داعيا الى وضع أسس علمية يرتضيها المواطنون كافة عند التعيين في المناصب القيادية خصوصا ان هناك كفاءات لديها من الخبرات والمؤهلات التي تؤهلها لتولي زمام الأمور في مؤسسات الدولة.

وطالب الخالدي الحكومة بتشجيع أصحاب الكفاءات وتذليل العقبات أمامهم من أجل المشاركة البناءة في مسؤولية تنمية البلد بدلا من استبعاد بعض الشرائح بداعي انتماءاتهم وتوجهاتهم، وأفاد الخالدي بأنه لا يستقيم بحال من الأحوال التحيز ضد شرائح معينة في المجتمع ولابد من الإنصاف في التعامل بين المواطنين لأنهم جميعا سواسية وفقا للدستور ومواده.

وبين الخالدي ان انتقاص حق من حقوق فئة تعتبر شريكا أساسيا في عملية بناء الوطن سيولد ضغينة لا يتحملها المجتمع الكويتي الذي جبل على التآلف الاجتماعي.

عيدان الخالدي

الفعم: قضايا كثيرة تنتظر الحل على رأسها «الإسكانية» والقروض

أكد مرشح الدائرة الرابعة سعد حسين الفعم ان هناك قضايا كثيرة تنتظر الحل الجذري، مثل قضايا البدون وسوء الخدمات العامة والأزمة المرورية والمعاملة السيئة التي يتعرض لها ذوو الاحتياجات الخاصة وأسرهم، وغيرها من الملفات المهمة. واشار في تصريح صحافي الى ان هناك عشرات الآلاف من الكويتيين ينتظرون فرص العمل، ومثلهم ينتظرون الحصول على السكن بعيدا عن الإجارات المهلكة ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد.

سعد الفعم

وتعهد الفعم في حال وفقه الله بأن يتقدم بدراسة شاملة لحل المشكلة بحيث يتم توظيف 20٪ كل ثلاثة اشهر من اجمالي عدد المسجلين وذلك بإلزام الحكومة تنفيذ الاحلال الوظيفي.

واضاف: هناك قضية اخرى يلزم حلها وهي قضية القروض والتي طرحت في غير فصل تشريعي قضية مهمة ومصيرية خصوصا ـ حسب تأكيدات وزارة العدل ـ ان عدد المطلوبين على ذمة قضايا القروض بلغ 82 الف مواطن والتي تتحمل وزرهاالحكومة والتي تدير البنك المركزي الذي يعتبر سببا في توريط المواطنين حتى سجن ثلاثة الاف مواطن في السنة الماضية ولذلك سأطالب في حال وفقني الله بأن تكون اولوية لي وادفع باتجاه ان تكون ضمن اولويات مكتب المجلس.

العجمي: المشكلة الإسكانية عانت إهمالاً برلمانياً وحكومياً لسنوات طويلة

أكد مرشح الدائرة الرابعة عمر العجمي ان المشكلة الاسكانية عانت طويلا من اهمال السلطتين البرلمانية والحكومية ما جعلها بلا واقعية وفاعلية منذ سنوات طويلة معتبرا إياها على رأس اولوياته لانها قضية الشباب الاولى التي تقض مضاجعهم وتؤرق حياتهم.

وقال العجمي في تصريح صحافي إن احد اسباب المشكلة يكمن في ظاهرة غلاء الاراضي وارتفاع ايجارات الشقق السكنية وضيق مساحة الاراضي موضحا ان هذه العوامل تجعل المواطن يعيش حالة من القلق النفسي المستمر ينعكس أثره على الترابط الاسري والتحصيل العلمي للابناء ومن ثم انخفاض انتاجيتهم في العمل مشددا على ضرورة توزيع الاراضي والقسائم السكنية بأسرع وقت ممكن على المواطنين وبحد اقصى من 3 – 4 سنوات بعد تقديم الطلب على ان تكون بمساحات مقبولة.

ودعا الى ضرورة الاستعجال في استثمار الاراضي الموجودة وسرعة بنائها واشراك الشركات الوطنية والقطاع الخاص في عملية انشاء البنية التحتية حتى تتواصل عملية البناء دون تأخير في المشاريع المطروحة من الدولة.

وأضاف سمعنا كثيرا عن مشاريع المدن الجديدة وقرب اكتمالها ومن ثم توزيعها على المواطنين، فأين هي هذه المشاريع؟ أين مدينة جابر، ومدينة صباح الأحمد، ومدينة سعد العبدالله؟ هناك بطء شديد وتراخ اشد في عملية انجاز هذه المشروعات ومتابعة الشركات والمقاولين اولا بأول للقضاء على هذا البطء والتراخي.

وشدد العجمي في تصريحه قائلا: إن التدهور الحالي في الملف الاسكاني يثبت فشل الحكومات والمجالس النيابية السابقة والمتعاقبة في حل هذا الملف الشائك ومواكبة المشكلة السكانية وتأطيرها في حدود زمنية مقبولة بل قياسية للانتهاء منها خصوصا مع توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد الاخيرة بشأن الاسراع في حل هذه المشكلة المستعصية. مع الوفرة المالية التي تتمتع بها الميزانية العامة للدولة.

عمر العجمي